بعض المشاكل المنهجية في دراسة التاريخ العربي (التحقيب)

الاستاذ الدكتور مرتضى النقيب
رئيس قسم التاريخ في كلية الآداب – جامعة بغداد

التاريخ العربي بمجمل حوادثه تاريخ حي، يجمع بين الفكر والدين والحضارة ، ويضم إنجازات رائعة استهوت ولا تزال تشد إليها اهتمامات كبار المؤرخين، خاصة مؤرخو تاريخ الإسلام وطلبة التراث جيلاً بعد جيل .

لكن هذا التاريخ المتألق ، بحقوله المعرفية المتنوعة ، لم يدرس منهجياً كما يجب بشكله الصحيح ، ولم ينظر إليه برؤيا فلسفية واضحة ، الأساس فيها استيعاب تجربة العرب في التاريخ البشري وإنجزاتهم . على العكس من ذلك، سمح للتاريخ العربي بأن يشوه فحوى وتفسيراً من قبل فئات وشرائح متنفذة من المؤرخين قصداً أو عن دون قصد ، وأن يطمس ضمن ذلك دور العرب وإسهاماتهم لحساب العناصر غير العربية فمن شاركت في تطوير وتقدم الدولة العربية – الإسلامية .

ومثل هذا التخريب بجوانب الفكر والحضارة العربية لا يزال قائماً، ولم يتم إيقافه لحد الآن ، أو وضع البديل عنه إلا جزئياً، وبنجاح ضئيل ، لأن التاريخ العربي وتراجم رجاله لا تزال في طور الكتابة الأولية ، ناهيك عن مسألة التفسير لهذا التاريخ ، في ضوء وحدة التاريخ العربي العضوية واستمراريتها . وفي هذا المحتوى ، لا يوجد أخطر من استمرار هذه الحالة بالنسبة لعلم التاريخ وممثليه جمهور المؤرخين – العراقيين (الذين حظوا بلقاء سيادة الرئيس ، وبلون وطريقة قراءته لمسيرة التاريخ العربي والمشرق) .

فتماماً مثل ما شخص ابن خلدون إطار تناول المؤرخين للتاريخ في أنه " علّم تشد إليه الركائب والرحال وتسموا إلى معرفته السوَقة والإغفال ، وتنافس فيه الملوك والأقيال ، وتتساوى في فهمه العلماء والجهال " [١] ، يبقى هذا العلم غير محدد الجوانب ، يكتب فيه كل من هب ودب من العناصر التي يعكس بها ثقافةً تاريخية لتجربتها الشخصية

في كتابة التاريخ ، وإذا كانت هذه العناصر قد نبعت من بين جمهور المستشرقين على مستوى العناصر المسيحية واليهودية وتلامذتهم ، فإن فئات مماثلة – متنفذة من مؤرخي الشرق وأبنائه أساءوا أكثر من سابقيهم لهوية هذا التاريخ المجيد، وفي فهم وقراءة خصوصياته .

أن غياب منهجية تاريخية لدى المؤرخ – الشرقي تحمل هوية التاريخ العربي وخصوصياته مسألة في غاية الخطورة فكرياً وحضارياً، طالما كانت مادة المؤرخ وكتاباته لتصور التاريخ العربي تشكل محور الثقافة والمعرفة التاريخية التي يعول عليها قراء العربية في عالم اليوم لتاريخهم، وتستهدي برؤيتها الأجيال العربية النامية، طبقة بعد طبقة، وجيلاً بعد جيل ، فمثلاً لا يصدق أن المؤرخين العرب المحدثين في تعقيبهم لمراحل التاريخ العربي للدولة العربية – الإسلامية ينطلقون إلى وقتنا الحاضر من حيثيات النموذج المتبع في التاريخ الأوربي، الذي يدور حول تقسيم الثلاثي للتاريخ، بمعنى كل من مراحل التاريخ القديم والوسيط والحديث، أو ما يسمى بالفترة الكلاسيكية والعصور الوسطى ، ومشارف العصر الحديث . وهو في حقيقة الأمر التعقيب التاريخي المتبع في دراسة تاريخ اليونان والرومان والبيزنطينيين ، فيما يدرك كثير من المؤرخين العرب أن مثل هذا النموذج في صفته الأوربية لا يمكن أن يطبق في كثير من جوانبه على التعقيب الذي ندرس به تاريخ الدولة العربية – الإسلامية ، ومن هذه الوجهة، غير صالح لتطبيقه على فترات التاريخ العربي، أو يناسب شرووط ومعايير منهجيته . والشيء ذاته يقال عن كضار وعدم صلاحية التحقيب الخماسي الخاص بالمادة التاريخية وأيدلوجيتها، والأكثر شدة في عدم التصديق أن يتبع المؤرخون العرب بعض من طرائق البحث التاريخي المتبعة لدى المستشرقين الذين تحرروا هم أنفسهم من تبعيتها لدراسة وتحليل التاريخ العربي وتقدير خصوصياته كالطريقة الفيولوجية ، التي ابتكرت من قبل المؤرخين الألمان لدراسة تاريخ اليونان والرومان وكتاباته كذلك .

مشكلة التحقيب لدن المؤرخين – الإسلاميين / طبيعتها وخصوصياتها :

ان أهم مشكلة تاريخية فلسفية تتعلق بتقسيم فترات التاريخ العربي وتحديد أدواره لا تزال قائمة ، وما انجز بهذا الصدد من لدن المؤرخين العرب – المحدثين لا يتعدى حدود عتبة المشكلة ، على الرغم من خطورة هذه المسألة على مستقبل الدراسات

التاريخية العربية ، في ضوء بقاء أمر معالجة المشكلة هكذا على المستشرقين وشخصياتهم ، وفي استمرار مؤرخينا العرب حتى وقتنا الحاضر لا يتورعون عن استعمال النموذج الأوربي الذي خرج به المؤرخين الأوربيين لتاريخ بلادهم ، حيث يلصقون فيه دون تحفظ سمات وخصائص لا تمثل تاريخ العرب وهويته . وبدون شك ، ان مسؤولية المنهجيين العرب في هذا الشأن ، وفي تحمل التباطؤ الكبير في معالجتها، وفي رسم المنهجية الخاصة بها كبيرة حقاً .

هناك طبعاً دعوات جادة جداً من الاكاديميين العرب من لون الفلاسفة خاصةً في المغرب دعوا منذ وقت الى ضرورة الخروج بتحقيب جديد ليسمح أن يكون بديلاً للنموذج الأوربي المتبع ، وخصوصاً مؤتمرات علمية متعاقبة لدراستها، كالمقالة المهمة التي تقدم بها الأكاديمي المغربي محمد حواش عن طبيعة التحقيب ومشكلاته من وجهة النظر الفلسفية اكد فيها على ضرورة الخروج بمنهجية متكاملة لهذا الغرض تضع أمر التحقيب التاريخ العربي في مساره الزمني الصحيح [٢] . لكن هذه الدعوات في المشرق العربي ظلت بطيئة وغير ناضجة ، وظلت الدراسات التاريخية الخاصة بالتاريخ العربي من هذه الوجهة تسير على غير هدى ، وتقدم على أساس ولتقسيم حسب العهود ، كالعهد الراشدي والأموي والعباسي ، أو التحقيب الثلاثي الأوربي السائد . وما سنحلله في هذا البحث يتناول فقط تحديد طبيعة المشكلة وخصوصيتها وأهم التعابير المتداولة بشأنها .

مقدمة في مشاكل التحقيب :

ان التحقيب للتاريخ العربي – الإسلامي له مشاكله دون أدنى شك ، فتاريخ العرب موغلٌ في القدم ويمتد بين نشأة وقيام الاسلام وانتشاره على مدى خمس عشرة قرناً ، وهي خصيصة لا توجد عند كثير من الامم والشعوب وتشمل التاريخ السياسي والحضاري والفكري للدولة العربية الاسلامية والدول التي تفرغت عنها وامتزجت بها . كما انه تاريخ يختلف في وقائعه ومشكلاته عن التاريخ الاوربي وطبيعته ، مع ان مثل هذه الفترة تدرس عادة من قبل المؤرخين العرب والشرقيين جيلاً بعد جيل بلون التحقيب المتداول في التاريخ الأوربي ، فمثلا ، مجرد التوقف عند سؤال أولي بسيط لكنه أساس يتعلق بوقت بدء التاريخ الوسيط للإسلام ونهاياته لا يبدو امراً واضحاً للمؤرخ مهما حاول التريث فيه ، ويربك الأمر دفعتين إذا ما أردنا متابعته بسؤال متمم يدور حول فيما اذا كان

هذا التاريخ الوسيط للاسلام يعني الأحداث التي حصلت خلال تلك القرون التي تعرف باوربا على انها الوسيط Medieval ، أو انها تعني الفترة التي خلالها شاركت المجتمعات العربية – الاسلامية خصائص متميزة هي من نوع الخصائص المعنية بالمجتمع الاوربي تعرف بالوسيط [٣] ؟ ولا مناص من أن مثل هذا الخلط والامتزاج بين قواعد التحقيب الاوربي وممارسته ، ومحاولات تطبيق أشكاله على حوادث التاريخ الاسلامي مسؤول عن كثير من الفوضى والإرباك التي نجدها تنتشر في أصناف شتى من كتب التاريخ العربي وأدبياته . وفي المؤكد كذلك انه لا يوجد سبب من جانب هؤلاء المؤرخين الاستمرار في العمل بهذا التحقيب المقتبس قبل ان يتقرر عندهم أولاً صلاحيته لتطبق على مراحل التاريخ العربي وتقسيماته الزمنية .

أهم التعابير الخاصة بالتحقيب :

أحد مظاهر الفوضى التي خلفتها مشكلة العمل بالتحقيب طبقاً للنموذج الأوربي تداول المؤرخين للتعابير الزمانية والمكانية بمفهومها الغربي السائد وشيوع استعمالاتها بين الكتّاب والمؤرخين العرب دون قياسها بالاعتبارات والمعايير النقدية والتاريخية التي يجب ان يخضع لها ، لان الأساس في كل هذه الاختيارات هو الهوى والقناعة الشخصية المجردة للكاتب وخلفيته ونوع التعليم الذي تلقفه . فهذه كلها تثير الجدل حول منهجية التحقيب وتجعل من عدم استقرار هذه التعابير في المؤلفات العربية أمراً مألوفاً، مثلا، تعبير عصر لتستعمل للإشارة الى فترة زمانية محددة ، كما لقول العصر القديم والعصر الحديث ، والجمع عصور في مقابل قرون. لكن كلمة قرن في حالة المفرد لا تتطابق مع العصر لأن الاولى تشير الى القرن تحديداً cemtury ، بينما الاشارة في الثانية الى معنى الـ age بما يتساوى مع فترة زمنية لجيل ما، كأن نقول عصر المهلب بن ابي صفرة . وينقسم القرن مادةً الى عقود تمثل مجموع وصاته، ومفردها عقد، وهو ما يساوي عُشر القرن، والى حقب كذلك (epochs)، وتقابل تعبير فتره perio d (S) ، وهي امتداد من الزمن ذات ميزة خاصة (لكنها تعني ايضاً age بمعنى عمرٌ معين للانسان او لغيره) .

الاكثر لبساً استعمال تعبير عهد في الاشارة على ما يبدو لمفهوم العصر ، مثلا ، عبارة شاكر مصطفى في قوله (الفرس في العهد الاسلامي) ، و" العهد الاسلامي الاولي " [٤] ، أو القول العراق في العهد الملكي (= الفترة الملكية) ، في حين ان

هذا التعبير يعني التاريخ الزمني الكلّي لحكم أحد الخلفاء او السلاطين (reign) كعهد الخليفة هارون الرشيد والمتوكل وهكذا .

وقد تستعمل للتعبير عن عر ثقافي معين او حركة من الحركات، مثلا التقدم وعصر النهضة وعصر المعتزلة وعصر التصوف .

من هنا ان القول الدولة العربية – الإسلامية في العصر الوسيط ، تعني حالة الدولة في القرون الوسطى الاسلامية ، وهي في كل الأحوال ليس ما نقول ان القرن السابع الهجري هو عصر التصوف في الدولة العربية الإسلامية . وهكذا يقرر ان التقسيم على المراحل للحالة الاولى قائماً ، فيما يتعذر فرض مثل هذا الاعتبار على أمثلة الحركات الدينية والاجتماعية دون توفر العامل السياسي في بنائها .

أما تعبير العصور الوسطى Middle Ages فقد ظهر استخدامه في عصر النهضة باعتباره مرحلة متوسطة بين التاريخ القديم والتاريخ الحديث الأوربيين ، الذي يمتد بموجب اتفاق المؤرخين الأوربيين أنفسهم بين القرن الخامس والقرن الخامس عشر الميلاديين (بالتحديد سنة ٤٧٦م ، تاريخ سقوط روما على أيدي القوط الغربيين وسقوط القسطنطينية على يد السلطان العثماني محمد الفاتح) . وأطلق مفكرو النهضة على العصور الوسطى " العصور المظلمة و Dark ages " ، كنوع من الانتعاش والازدراء لتلك الفترة التاريخية الطويلة ، التي تميزت بسيطرة الكنيسة عن طريق محاكم التفتيش وتهم الهرطقة، وظهور وتطور الفيودلية ، او النظام الاقطاعي الأوربي ، وقيام الحروب الصليبية بين الشرق والغرب . أما في التاريخ العربي – الاسلامي ، فتعبير الوسطى غير متوفر ومستل من التاريخ الأوربي على قول مستشرق بمنزلة برنارد لويس .

ومثل هذه المشاكل الهستريوغرافية الواضحة المعالم تظهر بشكل ملفت في منهجية التحقيب خارج حدود استعمالات التعبير الجغرافي للدولة العربية – الاسلامية ، مثلا ، مفهوم المشرق في الإشارة المفتوحة الى بلاد خراسان وما ورائها ، أو مفهوم الغرب في الاشارة الى بلاد الشام من وجهة نظر العباسين ، في حين انها لا يمكن ان تشكّل جغرافياً أي جزء يذكر من غرب العالم العربي – الاسلامي المعروف بحدوده الجغرافية والسياسية .

انماط حركة التاريخ البشري :

توجد أنماط مختلفة لحركة التاريخ البشري والمراحل التي مرّ بها تاريخ الإنسانية وقف عندها الفلاسفة التأمليون ، مثلاً ، وجهة نظر فيلسوف التاريخ الايطالي جان بابتيست فيكو في بدايات القرن الثامن عشر ، القائمة على مفهوم الحلقات الحضارية ، متمثلةً الانتقال من البربرية الى المدنية ومن مرحلة اللاهوت الى مرحلة البطولة ، ثم الى مرحلة الإنسانية .

بشكل أهم ، هناك رأي الفليسلوف والمؤرخ البارع ابن خلدون، الذي بناه على نظرية العمران البشري (مبدأ الحضارة غاية العمران ونهاية لعمره) ، خلاصتها ان الحضارة تتعاقب على الأُمم في أربعة أدوار هي طور البداوة ، ثم طور التحضر ، ثم طور التدهور الذي يؤدي الى السقوط [٦] . لكن هذه الأدوار لا تصلح كإطار لتحقيب تاريخ الدولة العربية – الاسلامية ، لانها تمثل أعماراً طبيعية للدول ، ولان العرب قبل الإسلام كانوا أساسا قد تجاوزوا طور البداوة في الحياة البشرية العامة، بينما لم يساعد التشتيت الوثني الذي ساد في حياة القبائل العربية على انفتاح الشعور التاريخي عند العرب قبل الإسلام [٧] .

أما عند قيام الاسلام بين العرب فقد جاء بوضع جديد للبلاد أدى الى قيام الدولة العربية – الاسلامية ، يمثلها نظام جديد للحكم باسم الخلافة جمعت في أقاليمها عناصر العرب والعجم والبربر وجميع من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، إن جاز لنا الاستعارة من مفردات عنوان مصنف ابن خلدون الصبر ، والى دخول اللغة العربية في أقاليم لم تعرفها من قبل أصبحت لفترة طويلة من تاريخها السياسي لغة الثقافة والفكر والحضارة . كما أضاف العرب – المسلمين جوانب تدل على اهتماماتهم بالتاريخ البشري وتجربته جعلت تاريخهم يكون حالة شاملة تتطلب التحقيب التاريخي الخاص بها . في هذا المحتوى ، يظل التساؤل قائماً عن الرموز التاريخية التي ميزت فترة من العصور التي مر بها الإسلام عن اخرى ، وعن التحولات التي أصابت عناصرها وإضافة عناصر جديدة إليها ، بحيث أذنت بنهاية عصر سياسي معين ومجيء عصر جديد ، معنى الانساق

المتناظرة لكل فترة ؟ ومن اين تبدأ واين تنتهي ؟ ومن هنا فأن ما يواجهنا تقريره عندئذ هو المعنى الاكاديمي للتحقيب .

في معنى التحقيب وأنواعه :

التحقيب (Periodiztion) نوعان ، تحقيب زمني ، الذي هو محور اهتمامنا ، وتحقيب إبستمولوجي ، فالأول خاص بالدول والسلطنات والامبراطوريات الحاكمة وغيرها ، والثاني هو التحقيب الخاص بالفكر والحضارة، الذي هو ذو خصوصيات أكثر تعقيداً من الأول .

في ضوء المعنى الأول ، فان ما يُراد بالتحقيب هي التقسيمات الزمنية لأعمار الدول على مستوى القرون . أما من منظور فلسفي، فهو في حقيقته قراءة وتأويل للتاريخ العربي وتفسير لما شهده من انتقال وتحولات من حالٍ الى حال ومن مظهر الى آخر على أساس الفترات التاريخية المتعاقبة ، على نحو ما فعل هملتون جب في مقالته عن تاريخ وتفسير التاريخ الاسلامي [٨] والتحقيب يأخذ انماط متنوعة ، فهناك التحقيب الثلاثي القيم والوسيط والحديث ، وهو الشائع ، وهناك التحقيب الخماسي الذي تتبناه النظرية المادية – التاريخية ، وهناك التحقيب على أساس العهود من بين أنماط أُخرى شائعة . ولكن كيف نعمل على وضع تحقيب تاريخي ثابت للدولة العربية والتاريخ العربي – الاسلامي وتقرير الحالات التي تمثل فتراته بشيء من التعيين خارج الشروط الفلسفية الجريئة المقدمة أولاً من قبل محمد حواش [٩] .

ان مشكلة تحقيب التاريخ العربي تظل مسألة معقدة الى حد كبير، رغم عدد من المقترحات الجادة بهذا الشأن ، لامتداد عمر الحضارة العربية – الاسلامية على مدى خمس عشرة قرناً ، ولصعوبة التقسيمات السياسية والاقليمية والاثنوغرافية فيها ، ولما شهده انتقال الامة من حالٍ الى حال وتعرضها لمختلف حالات والانفصال والضغوط الخارجية لفترات تاريخية مختلفة، وواجب المؤرخ – المنهجي تقييم تلك الاحوال والضغوط والتغيرات وتشخيصها واستيعاب ابعادها الحضارية والتاريخية قبل الخروج بالمنهجية المنشودة .

ومما يجعل الأمر أكثر صعوبةً توفر صنفين من المؤرخين العرب المحدثين، أولاً ، الذين درسوا في الغرب وتعلموا منهجيته، وذهنيتهم أقرب الى التقسيم الأوربي

الثلاثي الذي تدربوا عليه أثناء دراستهم ، وهؤلاء بدورهم نوعين، واحد ينتمي الى حقل التاريخ الأوربي ويرى من الشرعية بمكان تبني التاريخ والتحقيب الأوربي . ولا يقبل سوى بذلك ، وآخر يعكس طبيعة الدراسات العربية – الاسلامية ، ويرى ان التحقيب المشار إليه لا يصلح ان يكون أساساً لتحقيب فترات التاريخ العربي – الاسلامي ، وان من التطاول العمل بموجبه لأي من فتراته ، وثانياً ، الذين هم من خريجي المدرسة الشرقية ، ليس لديهم شيء واضح يسيرون عليه سوى متابعة الصف الأول وأهوائه .

أما ماذا يعني مظاهر الاختلاف بين مؤرخي التاريخ العربي الاسلامي وأقرانهم من حقل التاريخ الحديث فهو فوق كل شيء يشير الى ان الفئة الأخيرة تبدو لا تعير اهتماماً عند متابعة حوادث التاريخ العربي الحديث وأزمانها الى أي شكل من أشكال التاريخ الهجري واستخدامه ، كأن انتمائهم الى حقل التاريخ الأوربي يعطي لهم الصفة الشرعية اللازمة لتبني التاريخ الميلادي والالتزام بفحواه وتطبيقه على حوادث البلاد ، الى غير ذلك من التقاليد الثقافية الغربية التي تعكس روح المؤرخ الغربي ومنهجه ، وتجاهل لكل شيء سواه . من هنا كان الزمن التاريخي الذي نسعى الى تقسيمه لمراحل تاريخية حسب التحقيب الذي يخرج المؤرخ ليس هو ما يقابله لمراحل التاريخ العربي وخالٍ من البعد الحضاري والفلسفي الذي يتضمنانه لانه مكتوب من وجهة نظر ايديولوجية أوربية – وهذه الحالة تنطبق خاصةً عند المقارنة بين القرون الوسطى في عالم الاسلام والقرون الوسطى الأوربية ، لان التاريخ الأوربي سار منذ البداية في مسار معاكس للتاريخ العربي – الاسلامي .

ان تاريخ الأُمة فيه كثير من عوامل الوحدة دون شك ، وتبرر التعامل معه على أساس التقسيم الكلي مجتمعاً ، حتى ضمن تاريخ بلاد المغرب من الدولة العربية . لكن العامل السياسي والمنافسات السياسية القائمة بين البيوتات العربية الحكمة لعبت دوراً سلبياً ومعقداً في كثير من الأوقات ، وساعد على خلق وبروز حالات من الانفصال في أوقات مختلفة من تاريخ البلاد السياسي ، مثلاً وضع الدولة الفاطمية مع العباسين في مصر لأكثر من قرنين ونصف ، او صفة دولة المماليك البحرية بعد زوال حكم العباسين عن بغداد في ٦٥٦ هجرية / ١٢٥٨م . ففي مثل هذه الحالة ستتغاير حالات تقسيم

المراحل الزمنية للدولة العربية الواحدة عن حالتها وقت قيام عدة دول متنافسه او غيرها ضمن أقليم الدولة العربية . أما في التحقيب الابستمولوجي فتعارض هذه المسألة ذاتياً عندما تتقابل أقاليم الدولة العربية بين حالات تمثل الأنتعاش في إحدى مجتمعاتها مع ما يقابلها في آخر من حالة الجمود الداخلي والانحطاط .

ولم تشكل الأقليات في الدولة العربية مشكلة مستعصية على مر العصور . فالأكراد مثلا ، منذ أن أصبحوا جزءاً متداخلاً من تاريخ الدولة العربية – الاسلامية وحتى وقت ارتقاء هذا العنصر زمن الدولة الأيوبية لم يكونوا مشكلة للحكم العربي والسيادة العربية ، على العكس من ذلك دعموها سياسياً وعسكرياً، وما يلاحظ بشأنهم من تحول في الوقت الحاضر يعود لعوامل خارجية (فيما تشكلت أقليات اخرى محدودة بعد تحول السيادة للعناصر التي تنتمي لها من الفرس والاتراك) [٩] .

إلاّ ان الاقاليم التي دخلت في تاريخ هذه الامة وشكلت يوما ما جزءاً متداخلاً من تاريخها السياسي ، كلٌ من ايران وتركيا ، فتعكس تحدياً للباحث الذي يروم بالخروج بالمنهجية المنشودة عن التحقيب .

إن من أوائل شروط منهجية التحقيب توفر نظام سياسي قائم على وجود دولة او امبراطورية حاكمة ضمن اقاليم جغرافية معينة ، ودورات زمانية تتصل بتاريخ هذه الدولة ومجتمعاتها تمتد على مسافة خمس عشرة قرناً ، وعند خروج العرب بجيوش الاسلام الى مناطق آسيا الغربية وشمال افريقيا تحقق للمقاتلين العرب تحرير اخوانهم من التبعية الساسانية والبيزنطية ، وكونوا دولةً باسم الدولة العربية – الاسلامية على نحو ما تمثلت بالخلافة ، وسط محيط ثقافي واحد متمثل بالعربية ، وهي ما يقابل اليوم بالمعنى الجغرافي بلدان غرب آسيا ودولها ، اضافةً الى شمال أفريقيا والاندلس . ونعرف أيضاً ان هذه الدولة كانت تضم في أيامك تكونها مناطق غير عربية، مثل ايران وافغانستان ومناطق من التركستان ، فضلاً عن الأناضول (آسيا الصغرى او تركيا الحالية) . ومن مجموع هذه الأقاليم الاسلامية ، كانت كل من ايران وتركيا جزءاً من تاريخ هذه الدولة العربية وتقلباتها على مستوى الضغوط والموجات والحكم .

أن تاريخ ايران الاسلامية يُثير مشكلة متداخلة بالنسبة للمنهجين الذين يريدون الخروج بمنهجية قائمة على علاقة تاريخها الاسلامي بالدولة العربية الاسلامية . فبغض النظر عن أسباب عداوة الفرس وطنهم برجال التاريخ العربي ، فقد ظلت العداوة بينهما قائمة عبر تاريخ الدولة السياسي ، وظلت ايران مصدر خطر على الدولة العربية عسكرياً وسياسياً وحضارياً : في البداية جهزت غرب ايران ووسطها في فترات حكم العباسين بمعظم العناصر التي ساعدت على توسع الحركة الشعوبية والحركات الهرطقية الهدامة، التي هي امتداد لمواقفها خلال الحكم الاموي، مع ان هذه القوى في النهاية لم توفق وتمت تصفيتها تدريجياً بإستثناءات قليلة وجدت طريقها الى الخارج .

ومعنى هذا ، في حقيقة الامر ، ان تاريخ ايران ظل تاريخاً معزولاً (على خلاف العثمانيين بسبب تشيعها الذي اخذ شكله الرسمي منذ قيام الدولة الصفوية في ٩٠٦ هجرية / ١٥٠١م . لكن ايران تمكنت قبلاً ، أي منذ حكم المغول الايلخانيين في ٦٥٦ هجرية / ١٢٥٨م ان تظهر كقوة ثقافية منافسة للعربية وآدابها نظراً لسيطرة العنصر الفارسي على الإدارة الايلخانية ولغتها الرسمية .

وبالنسبة للعثمانيين ، فقد لعب الأتراك دوراً عسكرياً مهماً أثناء تمكنهم من الدخول في عناصر الحضارة العربية الاسلامية ، او في قيام الدول التركية المختلفة ، وفيما بعد قيام الدولة العثمانية وتمكنها من تحويل معظم مناطق العالم العربي في آسيا الغربية وشمال أفريقيا الى تبعية او دائرة نفوذ عثمانية تحت تاج السلطنة .

فماذا نحقّب من تاريخ ايران الاسلامية والعثمانيين بقدر علاقتها بالدولة العربية – الاسلامية ؟ هل نأخذ في الاعتبار تاريخ البلدان التي يتكون العالم العربي منها والتحولات التي اصابته ، أم نضعه على قدم المساواة مع تلك العناصر غير العربية التي اشتركت في تحمل صفة الاسلام ، لكنها تمثل تاريخها الخاص كإيران والتركستان وشبه القارة الهندية ؟ هنا تكمن في اعتقادنا واحدة من الصعوبات المنهجية للتحقيب تدور حول عدم فصل تاريخ البلدان التي تكون العالم العربي تاريخاً عن تلك التي تمثل عناصر غير عربية ، لكنها يوما ما اكتسبت الصلة بها عن طريق الاسلام والسيادة على أقاليمها .

أن خصوصية المسلم تختلف عن خصوصية العربي في دولة الخلافة التي نحقّب نحن تاريخها، فالعربي هو الذي أقام الدولة العربية – الاسلامية، وهو الذي مُثّل رمز السيادة فيها كعربي – مسلم . والمسلم غير العربي لم يكن إلا تابعاً من رعايا دولته ، وعندما استقل بالحكم ، ظل العربي يعيش محيطه الثقافي والديني والاجتماعي ، وليس العكس .

في ضوء هذا المحتوى ، مال كثير من الباحثين المحدثين الى تبني التحقيب الثلاثي المطلق ، القديم والوسيط والحديث ، وتطبيقه على مراحل تاريخ الدولة – العربية – الاسلامية ، مع ان هذا التحقيب هو تحقيب لتاريخ الاسلام وليس لتاريخ العرب ، ويقوم على أساس المساواة بين العنصر العربي وغير العربي ولا يميز بينهما . ولا مناص من ان يدخل العنصر الخارجي في حسابات التحقيب التاريخي المنشود للتاريخ العربي بأي من أشكاله ، لكنه فقط عندما يكون عاملاً مؤثراً في إحداث التغيرات التي حصلت في المنطقة العربية من الداخل والخارج سوية .

بعض المقترحات الخاصة بتحقيب التاريخ العربي :

من بين الدراسات الحديثة المقدمة، سوف أقتصر في الاشارة الى رأيين . ما يُمثل وجهة النظر العربية على نحو ما صيغت من قبل الاستاذ محمد الحواش ، وما يمثل وجهة النظر الاستشراقية ، مقدمةً في وقت اسبق من قبل برنارد لويس، على ان تمثل الاولى وجهة نظر الفلاسفة ، والاخرى تعبر عن وجهة نظر المؤرخ المحترف .

تبرز أهمية دراسة الاستاذ حواش في الموضوع من ناحية ان مشروع دراسته واقتراحاته تعد أهم دراسة جريئة في اللغة العربية قدمت للوقت الحاضر بشأن تحقيب التاريخ العربي ، مبنية على الخصائص العامة التي تجمع تاريخ الامة عبر العصور .

وتكمن أهمية دراسته في ناحيتين واحدة تتعلق بتلخيصه لدعوات وآراء المؤرخين والمفكرين العرب – المحدثين الذين كتبوا بخصوص الطرق والوسائل المتبعة في تحقيب التاريخ العربي وعقم العمل المتبع في تفسير مثل آراء وملاحظات عبد الله العروي (في مفهوم التاريخ) ، ومحمد الجابري (بتكوين العقل العربي) ، وعمر فروخ بدراسته وتجديد (لتاريخ في تعليله وتدوينه) ، كذلك عبد العزيز النوري بتقسيماته السبعة ضمن (دراسة تمهيدية لكتابة تاريخ العرب) والمفكر المغربي محمد مفتاح في (التلقي

والتأويل) بالنسبة للاسلام والتاريخ العربي ، واخرى تحض التقدم بتصور أولي يحل بـه مشكلة التحقيب ، سواء على صعيد التاريخ الاسلامي او العربي او المغاربي تدور حـول نوعين من الشروط النظرية والتأسيسة [١١] هي الأساس في بلورة المنهجيـة المطلوبـة للتحقيب ، التي ترك مسؤولية إنجازها لمؤرخي المستقبل . ويؤكد الاستاذ حواش بإصرار انه لا فائدة من تحوير التحقيبات المتداولة للتاريخ العربي لانها تستمد روحها من فلسـفة التاريخ الأوربي والايديولوجية الأوربية [١٢] .

أما وجهة نظر برنارد لويس فتعتمد قاعدة الموجات والقوى الخارجية التـي تأثر بها العالم العربي – الاسلامي كأساس لهذا التقسيم، والذي يراه في ضمـن مفـهوم الغزو الخارجي .

ان برنارد لويس (B. Lewis) هو اكثر من تصدى من المستشرقين لمسـألة التحقيب وأكثرهم نجاحاً ، رغم انه ليس اكثر استيعاباً من هملتون جب [١٣] (H. Gibb) في هذه المسألة ، كون مقترحاته تحمل صفة غير قطعية، لكنها خالية من نموذج التعقيـد على التاريخ الزمني الميلادي الذي خرج بـه هوجسـون [١٤] (M. Hodgsom) فـي مخاطرات الاسلام .

يعتمد لويس نفس التحقيب الثلاثي الأوربي للفترة التي تبـدأ بتقديـم الاسـلام بالقرن الأول الهجري / السابع الميلادي والوقت الحـاضر. المسـماة بالتـاريخ القديـم والوسيط والحديث ، آخذاً بنظر الاعتبار الضغوط التي تعـرض لـها تـاريخ الاسـلام والعناصر التي تحكمت فيه ، ويرى ان أحسن الطرق وأسهلها فـي تـاريخ مـا يسـميه (بالشرق الاوسط) هو ان يعمد المؤرخ الى تحقيبها من خلال الغزوات التي مرت بها ، والتي يحددها بثلاث ، الفترة التي تمثل الانتشار العربي – الاسلامي . والغـزو المتمثـل بغزو أهل الهضاب للمنطقة ، وأخيراً الغزو الأوربي . ويعتقد ان انتشار العـرب خـلال القرنين الأول والثاني / السابع والثامن الميلاديين قد جاء بديـن جديـد للمنطقـة ، هـو الاسلام ، وبلغة جديدة هي العربية وبتركيب سياسي جديد هو نظام الخلافة ، كلـها أدت الى نظام سياسي اجتماعي وثقافي جديد مختلف بشكل جوهري عما كان قد مضـى مـن قبل . ثم الفترة الثانية ، أي فترة العصور الوسطى ، وهي الفترة الواقعة بيـن الغزويـن

الآسيوي والأوربي ، تبدأ بغزو سكان الهضاب من جهة الشمال والشمال الشرقي متمثلاً بهجرة الأتراك في القرنين الرابع والخامس الهجريين / العاشر والحادي عشر الميلاديين ، وهي تمثل البدايات من مرحلة القرون الوسطى، ثم توجت باحتلال المغول الكبير في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي لمعظم منطقة آسيا الجنوبية – الغربية ، والتي بموجبها أعطت الدولة العربية الطريق الى حكم السلطنة المملوكية ، التي حكمت مصر والشام من منتصف القرن السابع الى بدايات القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي . وهي المرحلة الوسطى من هذه الفترة . وهناك المرحلة الأخيرة من هذه العصور تمثل نهايات فترة العصور الوسطى يصعب تحديدها ، برأي لويس ، بشيء من الدقة نظراً لان طرق سيرورة التوسع الاوربي والتحولات الناتجة التي مرت بها مناطق عالم الاسلام دون مناطق أُخرى منه قد حصلت في أوقات مختلفة ، بعضها في بدايات القرن الحادي عشر الهجري ، والبعض الآخر تأخرت حتى القرن الثالث عشر / التاسع عشر الميلادي ، وحتى في تواريخ لاحقة . ويلخص لويس تغيرات هذه الفترة على النحو الآتي : الى التوسع الكبير للعثمانيين ، الذين قضوا على السلطنة المملوكية وجاءوا على جميع ممتلكاتها بما فيها ممتلكات جديدة من أفريقيا الشمالية وضموها الى الامبراطورية العثمانية ودائرة النفوذ العثماني ، توسيع الدولة نفسها على حساب الامبراطورية الصفوية ، التي سلمت في ٩٤١ هجرية / ١٥٣٤م العراق ، مقعد الدولة العباسية في الماضي ، بعد سلسلة طويلة من الحروب مع العثمانين ، مقابل تنامي امبراطورية المغول في الهند ، التوسع العثماني والخسارة في اوربا من قبل الامبراطورية النمساوية .

ويوجز لويس تلك التحولات لفترة القرون الوسطى بأنها قد اذنت بعصر جديد سياسياً كانت السيطرة فيه بيد المغول والاتراك ، توضح بصورة رئيسية بانتعاش الفارسية واللغات التركية المتنوعة ، وتميز المنطقة بنوع جديد من الاسلام . والمرحلة الثالثة وتمثل التاريخ الحديث، فهي مرحلة التقدم الاوربي باتجاه عالم الاسلام ، والتي يقول عنها لويس بانها الفترة التي يمكن ان نتحدث فيها عن التاريخ الحديث للمنطقة . وقد بدأت في البداية كرد فعل للتوسع العثماني في اوربا لكن ما تخلص الأوربيون من تهديدات

العثمانين حتى بدأوا بتعقب الأتراك العثمانيين أنفسهم والتغلغل في مناطق نفوذه الواحدة بعد الاخرى [١٥] .

ان هذا التغير لفترات عالم الاسلام والتبريرات التي تقف ورائها منطقية في كثير من جوانبها ، لكن هذا التقسيم للمراحل على أساس المفاهيم الأوربية أساسه الاعتبارات الخارجية التي مرت بها المنطقة ، لا الحسابات الداخلية الدقيقة للتاريخ العربي ، ونخلط بين التاريخ الممثل لأقاليم عالم الاسلام وتاريخ العالم العربي ، وتضعه على قدم المساواة ولا تميز بينهما ، في حين يتميز العالم العربي (وليس الشرق الأوسط) بتراتيبه وخصوصياته المميزة والاكثر انها تبقى على تلك التعابير المستعملة في مفهومها الأوربي والخلفية التي تقف وراء شيوعها بين المؤرخين الأوربيين ، خاصةً مؤرخو العصور الوسطى . في وقت تبدو غريبة وغير واقعية لفترات التاريخ العربي . فإذا كانت العصور الوسطى الأوربية هي عصور مظلمة بمفهومها الأوربي ، فهي ليست كذلك في مراحل الدولة العربية – الاسلامية ، على العكس من ذلك، كانت تعيش عصرها الذهبي حضارياً وسياسياً .

من هنا كان التحقيب التاريخي المعمول به حالياً في دراسة التاريخ العربي الاسلامي تحقيب غريب ولا يصلح لتقسيم فترات ومراحل تاريخ الأمة العربية بموجبه ، ويحتاج الى التحرر من إطاره الاوربي ومن فرضياته واعتباراته الايديولوجية حتى يتم وضع المنهجية الخاصة تحقيبه بشيء من اليقين ، وفقط حينذاك يصبح بإمكاننا استيعاب حالات الاتصال والانفصال التي مرت بها الدولة الممثلة للامة واستخلاص نتائجها ، وفي تثمين دور العناصر غير العربية – المسلمة التي شاركت في التأثير على التاريخ العربي ومجراه ، وكذلك في التقدم خطوة جديدة نحو التحقيب المنشود زمنياً وابستمولوجياً ضمن الخصائص العامة التي يوحد تاريخ الأمة .

<u>الهوامش الأساسية :</u>

(١) مقدمة ابن خلدون (بيروت : دار الكشاف، د. ت) ، ص ٣ – ٤ يقول منها :

(.. وفي باطنه نظرٌ وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلمٌ بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق ، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق) .

(٢) في مقاله الرائع (ملاحظات واجتهادات حول مسألة التحقيب في التاريخ العربي) ، ضمن مجموعة مقالات اصدرتها كلية الاداب بالرباط باسك التحقيب : التقليد ، القطيعة ، السيرورة ، تحرير محمد مفتاح، أحمد ابوحسن (الرباط : منشورات كلية الآداب ، ١٩٩٧) ، ص ص ١٢٢ – ١٢٣ .

(٣) انظر ملاحظات برنارد لويس في الفصل الذي كتبه عن فتحه العصور الوسطى المتأخرة ومجتمع يهود البلاد العربية ضمن كتابه :
The Jews of Islam (Princetom: University Press, 1984), P. 107.
عرب وفرس واتراك الى تعابير مساوية لما ترده تعني في لغاتهم الأصلية واستعاروا مفاهيم غير مرموقة لهم سابقاً كالعصور الوسطى والوسيط) .

(٤) التاريخ والمؤرخون ، ط ١ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٨) م١ ، ص ٢٥ ، ص ٢٤٨ .

(٥) يهود الاسلام ، ص ١٠٧ .

(٦) مقدمة ابن خلدون ، ص ص ١٧٥ – ١٧٦ . وانظر أيضاً عفت الشرقاوي ، أدب التاريخ عند العرب (بيروت : دار العودة ، د. ت) ، ص ٧١ .

(٧) عفت الشرقاوي ، أدب التاريخ عند العرب ، ص ص ١٥٩ – ١٦٣ .

(٨) دراسات في حضارة الاسلام ، تر. احسان عباس وجماعته (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٤) ، ص ص ٣ – ٤١ ، صص ١٤٣ – ١٨٢ .

(٩) انظر التحقيب في المكان الذكور سابقاً ، ص ١١٩ – ١٢٢.

(١٠) هملتون جب ، تاريخ ، في دراسات ، ص ١٧٧.

(١١) وهي على التناوب الشروط النظرية (من البعد الزمني الى البعد الفلسفي والقدرة التفسيرية والاجرائية والتربوية) ، والشروط التأسيسية (التي تضم الاشكالية المركزية والنظرية التفسيرية والمرجعية التاريخية والفلسفية) ، انظر مقاله عن التحقيب (في المكان المذكور سابقاً) ، ص ص ١١٩ – ١٢٣.

(١٢) المصدر ذاته .

(١٣) انظر مقالته (تاريخ) ، في دراسات ، وكذلك تعبر التاريخ الاسلامي في أعلاه .

(١٤) في كتابه :

The Venture of Islam (Chicosgo: the Univerdtypress 1974) 3 vols.

أما التقسيم الذي تبناه فيشمل الفترة التمهيدية التي تمتد بين ٧٥٠ – ١٠٠٠م ، ثم الفترة الكلاسيكية بين ١٠٠٠ – ١٢٥٠م ، الفترة الوسيطية التي تغطي ما بين السنوات ١٢٥٠ – ١٥٠٠ ، ثم فترة الامبراطوريات الثلاث بين السنوات ١٥٠٠ – ١٨٠٠ ، وأخيراً الفترة الحديثة من ١٨٠٠ الى الوقت الحاضر .

(١٥) يهود الاسلام ، ص ص ١٠٨ وما يتبعها .